

منع استخدام الإنترنت.. مخيمات اللجوء تحت المراقبة الأمنية

تقرير يرصد انتهاكات
حقوق اللاجئين السوريين
بالوصول إلى المعلومات وخدمات
الإنترنت في مخيمات لبنان

المحتويات

03	من نحن
04	الملخص التنفيذي
05	المقدمة
06	وضع اللاجئين السوريين تجاه حقوقهم الرقمية في لبنان
09	ما المقصود بالحقوق الرقمية وإتاحة المعلومات؟
10	الحقوق الرقمية في التشريع اللبناني والقانون الدولي
11	الخاتمة والتوصيات

مركز وصول

لحقوق الإنسان ACHR

مركز وصول لحقوق الإنسان ACHR هو جمعية حقوقية غير ربحية وغير حكومية تأسس في لبنان عام 2017. مقره بيروت وباريس، ويضم مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان وذوي الخبرة في المجال القانوني والمناصرة المحلية والدولية. انطلق بنشاطه من لبنان لإيمانه بدعم واقع حقوق اللاجئين في وقت ارتفعت فيه الانتهاكات الجسيمة بحقهم. يعمل (ACHR) بشكل متخصص في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان للاجئين، وينشر إصدارات دورية بهدف التوعية والمناصرة المحلية والدولية لضمان حقوق اللاجئين في بلدان اللجوء لحين عودتهم الطوعية والكرامة والأمانة إلى بلدهم الأصلي.

وفي هذا الإطار، يعمل ACHR على حماية اللاجئين من انتهاكات حقوق الإنسان من خلال مراقبة وتوثيق الانتهاكات، وتقديم التوعية حول قضايا وأوضاع اللاجئين في البلدان المستضيفة لهم وتوفير المساعدة والمساندة القانونية لهم عند الحاجة.

كما يعمل ACHR على دعم المجتمعات المستضيفة من خلال إتاحة المعلومات الدقيقة للمجتمع المدني والقطاع الخاص وصانعي القرار والداعمين والمنظمات الدولية لمساعدتهم على فهم أوضاع اللاجئين بشكل مدعم بالبيانات بهدف تطوير سياسات تحد من انتهاكات حقوق الإنسان وتساهم في إيجاد حلول مستدامة للقضية.

إضافة إلى ذلك، يعمل ACHR على خلق مساحة نشاط مشتركة للمدافعين عن حقوق الإنسان، تساعد على تقديم الشكاوى للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وتزودهم بالأدوات والمعلومات اللازمة لاستمرارية نشاطهم الحقوقي والإعلامي.



من نحن

الملخص التنفيذي

يعيش اللاجئون السوريون في المخيمات داخل لبنان حالة من عدم الأمان جرّاء انعدام الوصول الكامل إلى المعلومات وجزء من خدمات الإنترنت التي قد تشكل لهم رؤية واضحة حول القرارات التي يرغبون باتخاذها على الأصعدة القانونية والشخصية وأمان مستقبلهم، من أبرزها قرار اتخاذ العودة الطوعية من عدمه. ففي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، تبّلع رؤساء بعض المخيمات بقرار منع شبكات الإنترنت من قبل مخابرات الجيش اللبناني، إما بعد مدهمة المخيم أو بالطرق السلمية.

بعد اقتحام القوى الأمنية اللبنانية خيم اللاجئين السوريين في بعض مناطق البقاع عدّة مرات من أجل مصادرة أجهزة راديو وتلفزيون، وهواتف، وأجهزة الإنترنت وأطباق الدش، عازلة إياهم عن محيطهم والعالم، سبب رئيس في خلق بيئة تحرمهم من التواصل والتعبير عن رأيهم ووصولهم إلى المعلومات التي من شأنها أن تؤثر في اتخاذهم لقرارات مصيرية، وخدمات إغاثية وحقوقية وتعليمية وصحية أفضل.

وبحسب ما رصده مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، فهناك عدة عوامل تعيق وصول اللاجئين إلى المعلومات وخدمات الإنترنت داخل مخيمات اللجوء في لبنان، يدفع ذلك بعضهم إلى التفكير في العودة إلى سوريا رغم خطورة الوضع الأمني هناك، أبرز تلك العوامل هي هشاشة البنية التحتية ك انعدام الكهرباء في بعض المناطق، وبعض المناطق الأخرى بالكاد تفي بالغرض، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة خدمة الاتصالات، كما أن مدهمة مخابرات الجيش اللبناني للمخيمات ومصادر جميع الأجهزة المتعلقة باستخدامات الإنترنت والاتصالات للوصول إلى المعلومات تعد من أبرز الأسباب للحد من وصول اللاجئين إلى حقوقهم الرقمية.

تعد الحقوق الرقمية امتداد للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هدفها الرئيس هو ضمان الوصول إلى الإنترنت، كما أن حرية الرأي والتعبير وإتاحة الوصول إلى المعلومات للاجئين، والتي تساعد على الابتعاد عن التضليل الإعلامي في سياق قرارات تمس مصير عودتهم إلى مناطقهم الأصلية في الوقت الحالي.

تتمتع الحقوق الرقمية بأنها حقوق قانونية¹، يقرها القانون ويعترف بها ويكون هو مصدر إيجادها، كما تستمد عالميتها من عالمية الشبكة الدولية للمعلومات، ومن الانتشار العالمي لها وحاجة الإنسان إلى إشباع حاجاته من الحقوق الرقمية في الاتصال والنشر والتصفح والمراسلة وإنشاء المدونات والاطلاع على البيانات المنشورة في تلك الشبكة.

¹ UN: Human Rights Council adopts resolution on human rights on the Internet, <https://cutt.us/syUYC>

المقدمة

تمنح الاحتياجات اليومية للتكنولوجيا الرقمية تعطي تصورًا كافيًا عن أن حق الوصول إلى المعلومات واستخدام أجهزة الإنترنت والاتصالات، وأن أجهزة الراديو والتلفزيون صارت تجسد حقوق أساسية تعترف بها الدول والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، وتتعامل معها بوصفها أحد حقوق الإنسان الأساسية، وبالتالي أعطت القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة² الاعتراف القانوني بهذه الحقوق، وأضفت عليها الصفة القانونية ومنحتها أساسًا قانونيًا تبرر فيها وجودها وأهميتها.

إلا أن تلك الحقوق في مخيمات اللاجئين السوريين في مناطق البقاع اللبناني لا يتم تأمينها بالشكل المطلوب من لبنان كدولة مضيفة، لا بل تعدت أن تكون محظورة في بعض المخيمات إذ في بداية تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، صادرت القوى الأمنية اللبنانية، خصوصًا مخابرات الجيش اللبناني، أجهزة الراديو والتلفزيون والهواتف، وأجهزة الإنترنت، وأطباق الدش، لسبب غير معروف حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، وفق ما رصده مركز ACHR، عدا أن تلك المخيمات تفتقر أصلًا إلى مقومات العيش الكريم³.

غياب تطبيق مفاهيم "الحقوق الرقمية" وحق الإنسان باستخدام الإنترنت كما حقه في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات أو الوصول إلى العالم الافتراضي في مخيمات اللجوء لا يضمن حق اللاجئين في الاستفادة من المعلومات من حوله وقدرته على الاستفادة من الخدمات التي يوفرها الإنترنت والعالم الافتراضي، لذلك، يرى مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) في هذا التقرير أن الالتزام بتهيئة المتطلبات الأساسية لضمان توفير البيئة المناسبة للتمتع بهذه الحقوق ضروري جدًا من قبل الحكومة اللبنانية، كونها تساعد اللاجئين في ضمان حياة أفضل من الناحية المعرفية لضمان تحصيل حقوقهم ومعرفة الإجراءات الواجب اتخاذها في ظرف معين، ومقدرتهم في اتخاذ قراراتهم المصيرية، ومقدرتهم على الوصول إلى الخدمات الإنسانية والقانونية والتعليمية والصحية الأفضل.

الحقوق الرقمية، ورغم أنها حديثة النشأة، لكن هناك مظاهر عدة لهذه الحقوق وإن جانب كبير من الاعتراف بها وإقرارها وتنظيمها على الصعيد الدولي يتم بشكل تدريجي من حيث صياغة نظامها القانوني الدولي الحاكم لها، إلا أنها تستند إلى المبادئ الأساسية من القانون الدولي، ويجب ضمان التزام الدول باحترامها ومعاملتها كحقوق أساسية وليست مظاهر ترفيه أو حقوق تكميلية، نظرًا لتطورات الحياة اليومية المعاصرة وبروز الحاجة إلى استيعاب أشكال جديدة من حقوق الإنسان والاعتراف بها باعتبارها حقوق دولية قائمة بذاتها ولها مبرراتها.

² Resolution adopted by the Human Rights Council on digital rights 2016, <https://cutt.us/XEfqn>

³ UNHR, LEBANON- NEEDS AT A GLANCE- 2022, <https://cutt.us/BrKbs>

وضع اللاجئون السوريون تجاه حقوقهم الرقمية في لبنان

يعيش اللاجئون السوريون في المخيمات داخل لبنان حالة من عدم الأمان جرّاء انعدام الوصول الكامل إلى المعلومات وجزء من خدمات الإنترنت التي قد تشكل لهم رؤية واضحة حول القرارات التي يرغبون باتخاذها على الأصعدة القانونية والشخصية وأمان مستقبلهم، من أبرزها قرار اتخاذ العودة الطوعية من عدمه. ففي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، تبّليّ رؤساء بعض المخيمات بقرار منع شبكات الإنترنت من قبل مخابرات الجيش اللبناني، إما بعد مدهمة المخيم أو بالطرق السلمية، وفق تقارير صحفية منشورة⁴.

تزامنت هذه القرارات ومدهمة المخيمات مع توالي التصريحات الرسمية المشددة على ضرورة عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، حيث وضعت الحكومة اللبنانية خطة تقوم على إعادة 15 ألف لاجئ شهرياً⁵، وقد بدأت بتنفيذها من خلال تسجيل أسماء الراغبين بالعودة، التي انطلقت أولى قوافل العودة في بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2022.

وبحسب ما رصده (ACHR)، فهناك عدة عوامل تعيق وصول اللاجئين إلى المعلومات وخدمات الإنترنت داخل مخيمات اللجوء في لبنان، يدفع ذلك بعضهم إلى التفكير في العودة إلى سوريا رغم خطورة الوضع الأمني هناك⁶، أبرز تلك العوامل هي هشاشة البنية التحتية ك انعدام الكهرباء في بعض المناطق، وبعض المناطق الأخرى بالكاد تفي بالغرض، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة خدمة الاتصالات، كما أن مدهمة مخابرات الجيش اللبناني للمخيمات ومصادر جميع الأجهزة المتعلقة باستخدامات الإنترنت والاتصالات للوصول إلى المعلومات تعد من أبرز الأسباب للحد من وصول اللاجئين إلى حقوقهم الرقمية.

وقد تأثرت خدمات الاتصالات سلبيًا بالأزمة الاقتصادية في لبنان، حيث لم يتمكن مقدمو الخدمة من الدفع مقابل الخدمات وانقطاع التيار الكهربائي، كما أدت الزيادات في الأسعار إلى الحد من قدرة المستخدمين على الاتصال بالإنترنت، وإنّ البنية التحتية للاتصالات في لبنان ضعيفة وتقيد الوصول إليها. بذلك أثرت الأزمة الاقتصادية المستمرة على خدمات الاتصالات، وقد عانى المستخدمون من انقطاع الخدمة وانخفاض سرعات الإنترنت، فاعتبارًا من كانون الثاني/ يناير 2022، بلغ معدل انتشار الإنترنت 89.3% داخل لبنان⁷، بينما بلغ معدل انتشار الهاتف المحمول 68.4%. تباطأت سرعات الإنترنت، مع سرعة تنزيل متوسطة للنطاق العريض تبلغ 8.13 ميجابايت في الثانية، وسرعة تنزيل متوسطة للجوال تبلغ 13.87 ميجابايت في الثانية اعتبارًا من أيار/ مايو 2022⁸. وفقًا لمؤشر الإنترنت الشامل، يحتل لبنان المرتبة 74 من أصل 110 دولة شملها الاستطلاع حول المؤشرات المتعلقة بالتوافر والقدرة على تحمل التكاليف والملاءمة والجاهزية⁹.

ويسبب انقطاع التيار الكهربائي المتداول في حرمان كل من المواطنين واللاجئين من الوصول إلى الإنترنت، حيث تحاول شركات الاتصالات بصعوبة لتغطية سعر الوقود اللازم لتشغيل وصيانة خدماتها¹⁰، في كانون الثاني/ يناير 2022، توقفت إحدى محطات الإنترنت الرئيسية عن العمل لبضع ساعات بعد نفاد الوقود، أثر ذلك الانقطاع على حوالي 26000 مشترك في بيروت¹¹. غالبًا ما تتأثر المناطق الريفية بانقطاع الكهرباء أكثر من المناطق الحضرية داخل لبنان، على سبيل المثال، غالبًا ما تتعطل شبكات الهاتف المحمول بسبب انقطاع التيار الكهربائي في البقاع وشمال لبنان، وفي هذه المناطق، سيطرت شبكات الهاتف المحمول السورية "وسط الغياب التام لتغطية الشبكة اللبنانية"، وتعد "سلامة الشبكات السورية مشكوك فيها" بسبب النزاع المسلح المستمر فيها، ومن المستحيل تحديد ما إذا كان أولئك الذين يتحكمون في شبكات الهاتف المحمول السورية يجمعون بيانات تعريف المستخدم¹².

تعتمد المخيمات بالدرجة الأولى على كهرباء الشبكة الرسمية للدولة اللبنانية، والتي تواجه منذ بداية عام 2019 إلى الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وفق ما رصده ACHR، ومنذ بداية 2022 انقطع التيار الكهربائي بشكل دائم عن لبنان، وكانت مخيمات اللاجئين من ضمن المتضررين من هذا الانقطاع، حيث يعيش الغالبية منهم في عتمة دائمة فيما وجد جزء منهم من ميسوري الحال حلول أخرى، منها: استخدام مولدات صغيرة للإنارة وآخرين اعتمدوا على الطاقة البديلة من خلال ألواح طاقة شمسية مرتفعة الكلفة، فيما اعتمد آخرون في منطقة زحلة- البقاع على اشتراك مولدات خاصة لتأمين الكهرباء، ولكن بسبب ارتفاع تكلفتها تعذر على كثيرون الاستمرار واضطروا العيش في العتمة على دفع مبالغ طائلة تفوق قدرتهم المادية.

⁴ موقع "الحرّة"، تقرير بعنوان "عزل لاجئين سوريين عن العالم في لبنان.. قطع للإنترنت وتخوف من المقل"، 6 من تشرين الأول/ أكتوبر 2022، <https://cutt.us/qDmrk>.

⁵ تصريح وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال، عصام شرف الدين لموقع "الحرّة"، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، <https://cutt.us/nQBfy>.

⁶ تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، مجلس الأمن، 12 أيلول/ سبتمبر 2022، <https://cutt.us/5wftm>.

⁷ Simon Kemp, "Digital 2022: Lebanon," Data Reportal, February 15, 2022, <https://cutt.us/YYdUo>.

⁸ "Lebanon's mobile and fixed broadband internet speeds," Ookla, January 2022, <https://cutt.us/BMH03>.

⁹ The Inclusive Internet Index, "Lebanon," accessed July 2022, <https://cutt.us/XyD00>.

¹⁰ Generator fuel amounts for seven percent of the telecom sector's expenses. "Lebanon faces Internet service interruption amid fuel crisis," Arab News, January 16, 2022, <https://cutt.us/zngZz>.

¹¹ Lebanon faces Internet service interruption amid fuel crisis, Arab News, January 16, 2022, <https://cutt.us/PxifN>.

¹² Abed Kataya, "Mobile Services At The Lebanese-Syrian Border: Outages And Clashing Networks," SMEX, January 12, 2022, <https://cutt.us/PQJle>.

أصبحت كلفة الاشتراك الشهرية للخطوط الخلوية نحو 125 ألف ليرة لبنانية بعدما كانت حوالي 23 ألف ليرة (نحو 1 دولار)، بالإضافة إلى زيادة أسعار باقات الإنترنت بنفس النسبة تقريباً.



ووزعت بعض الجمعيات الإغاثية المعنية على بعض المخيمات ألواح طاقة صغيرة، لا تكفي إلا لإنارة ضوء واحد فقط، ولكن بسبب رداءة نوعيتها لم تستمر في العمل سوى شهر أو شهرين كحد أقصى، فيما تقيم الألاف المخيمات في عتمة شاملة. ومنذ بداية اللجوء السوري إلى لبنان 2012، شُيّدت على الأراضي الزراعية مخيمات اللاجئين من دون دراسة تنظيمية في أثناء إقامة خيم اللاجئين، واختيرت الأراضي الزراعية لتكون مكاناً للمخيم بسبب قربها من المناطق السكنية والطريق العام، لكن هذه الأراضي تفتقد إلى المقومات التي تجعلها مكاناً للسكن اللائق، حيث لا تملك أي بنى تحتية صالحة لتمديد كابلات الكهرباء والاتصالات ومياه الصرف الصحي، وفق ما رصده مركز ACHR.

تدخلت المنظمات المعنية لمعالجة مشكلة عدم وجود البنى التحتية، وإنشاء شبكات صرف صحي، وفرش أراضي المخيمات ببقايا أحجار صغيرة، لكن هذه المنظمات اصطدمت بعدة عوائق منها: الملكية الفردية للأراضي والتي غالباً ما يرفض ملاكها إجراء أي تغيير على الأرض، بالإضافة إلى ملكية البلديات والمشاعات ومنازعات عقارية أفست إلى إخلاءات قسرية ونقل المخيمات، فيما بقيت مئات المخيمات بلا أي خدمات أساسية مرتبطة بتأهيل البنى التحتية، الأمر الذي زاد من معاناة اللاجئين اليومية في تواصلهم مع مَنْ في خارج أماكن سكنهم عدا عن نقص التمويل بالنسبة للجمعيات والمنظمات التي تعنى بالأمر، حيث تغرق مئات الخيم في مياه السيول والأمطار والثلوج من دون إيجاد حل وخطة شاملة لذلك.

يعتمد اللاجئون بشكل أساسي للتواصل مع عائلاتهم وأقاربهم من جهة، والمفوضية والجمعيات الشريكة لطلب المساعدات والإبلاغ عن وجود مشكلة يجب معالجتها وتحديث المعلومات الشخصية لدى المفوضية من جهة أخرى على الاتصالات والإنترنت، إذ يتطلب من كل عائلة لاجئة خط هاتف لسهولة التواصل، وهذا يجبر اللاجئين على تعبئة الخطوط وضمان تشغيلها رغم ارتفاع كلفتها، وحتى تموز/ يوليو من العام، كان قطاع الاتصالات اللبناني مستمراً في استخدام السعر الرسمي للصرف وهو 1500 ليرة للدولار في المحاسبة على فواتير المكالمات وخدمة الإنترنت، ومع تراجع الإيرادات، لم تتمكن الدولة من استيراد الوقود الكافي لتشغيل محطات الاتصالات¹³، مما تسبب في انقطاع الخدمة خلال عام 2021.

يتمتع لبنان بخدمات اتصالات باهظة الثمن، والتي تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية المستمرة. يوجد فجوة كبيرة في الوصول بين المناطق الريفية والحضرية، مشكلات خدمات الاتصالات أكثر تواتراً في المناطق الريفية مثل البقاع وشمال لبنان، وغالباً ما يواجه سكان الريف صعوبة في الوصول إلى شبكات الاتصالات.

وفقاً لشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية "Cable"، يحتل لبنان المرتبة 169 من بين 233 دولة ومنطقة في تسعير بيانات الهاتف المحمول¹⁴، يتم تحديد أسعار الاشتراك في الإنترنت من قبل الحكومة، ولا يمكن لمزودي خدمة الإنترنت (ISP) خفض الأسعار ما لم يصدر قرار من وزارة الاتصالات¹⁵.

أصبحت كلفة الاشتراك الشهرية للخطوط الخلوية نحو 125 ألف ليرة لبنانية (5 دولارات) بعدما كانت حوالي 23 ألف ليرة (نحو 1 دولار)، بالإضافة إلى زيادة أسعار باقات الإنترنت بنفس النسبة تقريباً. ارتفاع تكلفة الاتصالات في لبنان أجبر اللاجئين على تقليص التواصل، والاكتفاء بالحد الأدنى من التواصل، وإيجاد حلولاً بديلة منها: الاعتماد على شبكات الإنترنت (Wi-Fi)، للإبقاء على التواصل والوصول إلى الخدمات الأساسية. إلا أن ذلك لم يدم طويلاً حيث بدأت السلطات الأمنية اللبنانية، ومنها مخابرات الجيش وأمن الدولة على وجه الخصوص، بمداهمة المخيمات ومصادرة أجهزة وشبكات الإنترنت دون أي أسباب موجبة، ومنع اللاجئين بذلك في الوصول إلى الخدمات والتواصل مع الآخرين، وخصوصاً في مخيمات البقاع، وزحلة، وشتورة، وراشيا، وبعبك، ويعاني اللاجئون من صعوبة الوصول إلى الخدمات والمعلومات كحق أساسي من حقوق الإنسان.

وتحد المداهمات العشوائية من وصول اللاجئين السوريين في لبنان إلى حقوقهم الرقمية وخدمات الاتصالات، وبشكل رئيس، كانت قد وصلت المداهمات الأمنية في العام 2020 إلى أربعة مداهمات أمنية، بحسب ما وثقه ACHR، كذلك كان حالات المداهمات في عام 2021 قد وصلت إلى أربعة مداهمات، إلا أن ذلك الرقم ارتفع في العام 2022 إلى 17 مداهمة أمنية، حيث تمت المداهمات بشكل واسع، أثناء المداهمات التي تقوم بها السلطات على المخيمات والتجمعات السكنية للاجئين، يتعرض بعض اللاجئين للاعتقال و/أو الاحتجاز التعسفيين، و/أو الضرب وسوء المعاملة، و/أو التمييز.

¹³ موقع "العربي الجديد"، مقالة بعنوان "ارتفاع أسعار الاتصالات في لبنان يقض مضاجع العمالة المهاجرة"، 11 تموز/ يوليو 2022، <https://cutt.us/cGV1W>.

¹⁴ Cable، "Worldwide mobile data pricing: The cost of 1GB of mobile data in 233 countries," July 26, 2022, <https://cutt.us/9y7Dt>.

¹⁵ Livia Murray، "Four reasons Lebanon's internet is so slow," Executive Magazine, April 8, 2015, <https://cutt.us/hHSS7>.



68.4%

معدل انتشار الهاتف
المحمول



89.3%

معدل انتشار الإنترنت
داخل لبنان



مرتبة لبنان حول المؤشرات المتعلقة
بالتوافر والقدرة على تحمل تكاليف
والملاءمة والجاهزية



مرتبة لبنان في تسعير بيانات الهاتف
المحمول



17

مداهمة

عام 2022



04

مداهمة

عام 2021

المداهمات الأمنية العشوائية
للمخيمات والتجمعات السكنية للاجئين

ما المقصود بالحقوق الرقمية وإتاحة المعلومات؟

صارت تكنولوجيا الاتصالات، مثل الإنترنت والهواتف الذكية والأجهزة العامة بالاتصال اللاسلكي بالإنترنت، جزءًا من الحياة اليومية لجميع الأفراد، ويأخذال تحسينات جذرية على إمكانية الوصول إلى المعلومات والاتصال الفوري، عززت الابتكارات في مجال تكنولوجيا الاتصالات حرية التعبير ويسرت حق الوصول إلى المعلومات التي قد تشكل محورًا مهمًا في حياة الأشخاص لاتخاذهم قرارات مصيرية في سياق حياتهم اليومية.

تعد الحقوق الرقمية امتداد للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل الأمم المتحدة، هدفها الرئيس هو ضمان الوصول إلى الإنترنت، وتجنب ما يسمى بـ"الفجوة الرقمية"¹⁶، والتي تعني عدم وجود مساواة بين الناس في إمكانية وصولهم إلى الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا الحق يرتبط بعدد آخر من الحقوق والحريات مثل حرية الرأي والتعبير وحرية تداول المعلومات والحق في المعرفة.

وتستند الحقوق والحريات الرقمية إلى أربعة مبادئ أساسية وهي، الإتاحة، الحق في الخصوصية، حرية التعبير، حرية التطوير والاستخدام والابتكار¹⁷، وبالتالي فإن الحقوق الرقمية هي "الحق في الإفادة من كافة الخدمات التي تقدمها الشبكة الدولية للمعلومات وتأمين الوصول الآمن والمستمر لها وتيسير المتطلبات الأساسية الكفيلة بالتمتع بهذه الخدمات وضمان عدم حرمان المستفيدين منها بأي شكل من الأشكال"¹⁸.

تتمتع الحقوق الرقمية بأنها حقوق قانونية¹⁹، يقرها القانون ويعترف بها ويكون هو مصدر إيجادها، كما تستمد عالميتها من عالمية الشبكة الدولية للمعلومات، ومن الانتشار العالمي لها وحاجة الإنسان إلى إشباع حاجاته من الحقوق الرقمية في الاتصال والنشر والتصفح والمراسلة وإنشاء المدونات والاطلاع على البيانات المنشورة في تلك الشبكة، وهذا بحد ذاته يكرّس أهمية إعطاء الحقوق الرقمية المزيد من الاهتمام على المستوى المحلي في لبنان وعلى المستوى الدولي، وإدماج تلك الحقوق بشكل واضح في إطار منظومة الحقوق الدولية المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبالتالي تستحوذ الحقوق الرقمية على مكان مهم في إطار نشر الوعي بشأن حقوق اللاجئين السوريين في المخيمات اللبنانية، والتعليم بها والتدريب عليها، وتمثل الأداة الفعالة في الرصد والتوثيق وتبادل البيانات حول التزام البلد المضيف بتلك الحقوق.



¹⁶iberdrola group, global energy leader, Digital divide throughout the world and why it causes inequality, <https://cutt.us/2vRCa>

¹⁷The charter of human rights and principles for the internet, United Nations, August 2014, <https://cutt.us/cmIYO>

¹⁸الحقوق الرقمية وآليات الحماية الدولية المقررة لها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، دكتور وسام السعدي، <https://cutt.us/5RYku>

¹⁹UN: Human Rights Council adopts resolution on human rights on the Internet, <https://cutt.us/syUYC>

الحقوق الرقمية في التشريع اللبناني والقانون الدولي

إجراءات مصادمة خيم اللاجئين السوريين في لبنان من أجل مصادرة أجهزة الاتصالات وخدمات الإنترنت تتعارض مع الدستور اللبناني²⁰، الذي اعتمد في مقدمته النظام السياسي القائم على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، كما تتعارض مع القوانين والأعراف الدولية التي تضمن حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير.

وقد جعل ميثاق الأمم المتحدة²¹ من أهداف هذه المنظمة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا، والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين. وفي عام 2016 اعترفت الأمم المتحدة بالحقوق الرقمية كحق من حقوق الإنسان، وذلك من خلال القرار الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في تموز 2016، والذي أقر فيه بأن استخدام الإنترنت هو "حق أساسي من حقوق الإنسان"²²، وقد مر هذا القرار بقبول غالبية دول الأعضاء، ودعا القرار إلى توفير وتوسيع إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت بالنسبة إلى جميع الأشخاص دون تمييز، ونوّه القرار بأهمية المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية التقنية في العمليات ذات الصلة، كون الحقوق التقنية أمر ضروري لتحقيق هدف أي تنمية محتملة في أي دولة عضو من دول أعضاء الأمم المتحدة.

بني هذا القرار على مبادئ الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، والتي أكدت على أن الإنسان يجب أن يتمتع بالحقوق، وأن تتم حمايتها، وتحديدًا حرية التعبير الممنوحة والمحمية وفقًا للبند 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان²³. ويعد قرار الأمم المتحدة استهداف مباشر لتلك الحكومات التي تغلق الإنترنت عن الأشخاص المقيمين على أراضيها لفرض الضغوطات عليها، أو تصدر حقهم في التعبير عبر استخدام خدمات الإنترنت والاتصالات.

²⁰ الفقرة 2 من مقدمة الدستور اللبناني لعام 1926، <https://cutt.us/oHZIS>.

²¹ ميثاق الأمم المتحدة، النص الكامل، <https://cutt.us/r9ql2>.

²² Resolution adopted by the Human Rights Council on digital rights 2016، <https://cutt.us/XEfqn>.

²³ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، المادة 19، <https://cutt.us/gjmQF>.

الخاتمة والتوصيات

يعد اقتحام القوى الأمنية اللبنانية خيم اللاجئين السوريين في بعض مناطق البقاع عدّة مرات من أجل مصادرة أجهزة راديو وتلفزيون، وهواتف، وأجهزة الإنترنت وأطباق الدش، عازلة إياهم عن محيطهم والعالم، سبب رئيس في خلق بيئة تحرمهم من التواصل والتعبير عن رأيهم ووصولهم إلى المعلومات التي من شأنها أن تؤثر في اتخاذهم لقرارات مصيرية، وتحوّل هذه الممارسات المخيمات إلى بيئة ضاغطة على اللاجئين في عدم البقاء بالبلد المضيف لهم منذ حوالي عشرة أعوام، دون إعطاء اللاجئين الحق في عيش حياة كريمة.

من هنا، يقدم مركز وصول لحقوق الإنسان مجموعة توصيات:

- على الحكومة اللبنانية الإيفاء بالالتزامات الدولية فيما يخص توفير حرية الرأي والتعبير عبر استخدام الإنترنت والاتصالات، ويشمل هذا الحق حرية اللاجئين السوريين في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود²⁴.
- على الحكومة اللبنانية وقف جميع أشكال المداهمات الأمنية لمخيمات اللاجئين، أو تفتيشها، أو مصادرة أي وسيلة تواصل قد يملكها اللاجئين في خيم اللجوء دون أسباب موجبة قانوناً.
- على المجتمع المدني الضغط على الحكومة اللبنانية لتعزيز مناصرة الحقوق الرقمية الخاصة باللاجئين السوريين وضمان حمايتها.
- على الحكومات والجهات المانحة للحكومة اللبنانية للإيفاء بالتزاماتها بالمبادئ الدولية التي تحمي حق الإنسان بالتعبير بحرية والوصول إلى المعلومات.

²⁴ كما نصت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. <https://cutt.us/T6YLn>



حق اللاجئين السوريين باستخدام خدمات الإنترنت في لبنان.. عزل ومصادرة



Attribution-NonCommercial-
NoDerivatives 4.0 International
(CC BY-NC-ND 4.0)